

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة شركة صحار للطاقة إن يقدم تقريره مصحوباً بالبيانات المالية لفترة ثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧. في ٢٩ مارس ٢٠١٧ عقد مساهمو شركة صحار للطاقة اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية حيث تم انتخاب الفاضلة/ غوناي ديمير عضواً في مجلس إدارة الشركة.

الصحة والسلامة

لم تكن هناك أية حوادث مضيعة للوقت وكان سجل الصحة والسلامة ممتازاً خلال الثلاثة اشهر الأولى من ٢٠١٧. وقد أكملت شركة صحار للطاقة في ٣١ مارس ٢٠١٧ عدد ١٥٢٢ يوماً بدون حوادث مضيعة للوقت.

التشغيل والصيانة

تم تشغيل المحطة بموثوقية عالية خلال الربع الأول من السنة وحققت مستويات اعتمادية بلغت ٩٩,٩٪ للكهرباء و ٩٩,٤٪ للمياه.

قامت الشركة خلال الفترة بتصدير صافي طاقة كهربائية بلغت ٧٥٠ جيجاواط ساعة وتم تسليم ١٠,٢ مليون متر مكعب من المياه المحلاة كمياه شرب إلى الزبون.

بلغ مستوى عامل استخدام المحطة ٥٩,٤٪ من طاقتها القصوى للكهرباء و ٧٦,١٪ من الطاقة القصوى للمياه، الأمر الذي يؤكد الطلب المستمر للمياه المقرون بمحدودية السعة الإنتاجية في محافظة شمال الباطنة على الرغم من انخفاض استهلاك الكهرباء و المياه خلال فترة الشتاء.

منحت السلطات الشركة فترة خمسة ايام في شهر مارس لإيقاف عمل المحطة لغرض القيام بأعمال صيانة الأنظمة التي تتطلب إيقاف عمل المحطة بالكامل وقد تم القيام بأعمال الصيانة تلك بأمان ونجاح.

خلال الفحص السنوي لواحدة من التوربينات الغازية تم ملاحظة تلف في صفوف مختلفة للشفرات والعنفات. تم القيام بأعمال الإصلاحات وإعادة الوحدة للعمل في ١٠ ابريل ٢٠١٧.

قامت الشركة بإختبارات الأداء بإستخدام الغاز ووقود الديزل للسنة التعاقدية التي تبدأ في ١ ابريل ٢٠١٧ والتي اثبتت بنجاح مقدرة المحطة على إنتاج السعة التعاقدية المضمونة للزبون.

النتائج المالية

بلغت الإيرادات حتى نهاية مارس ٢٠١٧: ١٤,٩ مليون ريال عماني مقابل ١٦,٣ مليون ريال عماني في نهاية مارس ٢٠١٦، حيث ان الإنخفاض أساساً بسبب انخفاض التعريفية في ٢٠١٧ حسب الإتفاق في اتفاقية شراء الطاقة و المياه و إنخفاض الإيرادات من الوقود بسبب انخفاض الإستهلاك.

التكاليف المباشرة انخفضت أيضاً خلال الثلاثة أشهر الأولى من ١٣,٦ مليون ريال عماني في ٢٠١٦ الى ١٢,١ مليون ريال عماني في ٢٠١٧ و الذي يعكس أساساً انخفاض تكلفة الوقود بسبب انخفاض عامل التحميل.

وعلى الرغم من أداء الشركة التشغيلي الجيد، إلا ان الشركة سجلت خلال الفترة خسارة صافية بمبلغ ٢ مليون ريال عماني مقارنة مع صافي ربح ٠,٥ مليون ريال عماني عن نفس الفترة في ٢٠١٦. ان هذا الاختلاف السلبي هو بسبب التأثير العكسي للتغير في قانون ضريبة الدخل الذي بدأ العمل به في ٢٧ فبراير ٢٠١٧ حيث تم زيادة نسبة الضريبة من ١٢% الى ١٥% وكان على الشركة القيام بتقييم التزاماتها الضريبية المؤجلة بناء على ذلك.

تم سداد اقساط القروض طويلة الأجل و المقايضات حسب تواريخ الاستحقاق. تم سداد مبلغ اضافي للمقرضين قدره ٠,٨ مليون ريال عماني طبقاً لآلية ازالة النقد التي بدأت منذ ٢٠١٥. بلغ عجز التغطية لاتفاقيات المقايضة للشركة في نهاية يوم عمل ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٩,٩ مليون ريال عماني مقارنة مع التقييم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (١٠,٦ مليون ريال عماني). و حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ فان عجز التغطية يحتسب عند كل ميزانية عمومية ويمثل خسارة افتراضية يمكن أن تتكبدها الشركة اذا ما ارتأت إنهاء قروض اتفاقيات المقايضة في ذلك التاريخ. على أية حال، فانه و بحسب شروط اتفاقيات التمويل فانه لا يسمح للشركة إنهاء اتفاقيات المقايضة وعليه فان الخسارة تعتبر نظرية فقط.

تحتوي اتفاقيات تسهيلات القروض على مخصص الزامي لإزالة النقد مقدماً و الذي بدأ منذ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ المطلوبة لسرعة سداد القروض خلال فترة الإتفاقية مع الزبون. ونتيجة لذلك، فإنه لن تكون هناك اية ارباح متوفرة للتوزيع على المساهمين حتى سداد كامل القرض إلا اذا تمت إعادة جدولة القروض او إعادة التمويل.

لا توجد على الشركة اية دعاوي قانونية حتى ٣١ مارس ٢٠١٧.

نتوقع ان تستمر الشركة في العمل بسلامة و إعتمادية لتوفير الكهرباء و المياه بصورة مستمرة الى زبائنها خلال فترة الصيف التي قد بدأت في ١ ابريل ٢٠١٧.

سيف بن عبدالله الحارثي

رئيس مجلس الادارة